دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وقطاع الصناعة في الاقتصاد الجزائري: خلال الفترة 1990–2017

بن يوب لطيفة – جامعة سيدي بلعباس

خرافي خديجة– جامعة سيدي بلعباس

عوار عائشة – جامعة تلمسان

تاريخ الاستلام:09-02-2019 تاريخ القبول:05-07-2019 تاريخ النشر: 31-07-2019

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وقطاع الصناعة في الاقتصاد الجزائري، ولتحقيق هذا الهدف نقوم بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التالية: القيمة المضافة للقطاع الصناعي كمتغير تابع والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كمتغير مستقل، وباستخدام طرق قياسية تعتمد اختبار التكامل المشترك واختبار السببية خلال الفترة 1990-2017، وأشارت النتائج التجريبية الى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، قطاعة الصناعة، الاقتصاد الجزائري، التكامل المشترك، اختبار السببية.

Abstract:

The purpose of this study is to examine the relationship between Foreign Direct Investment inflows and Industrial Sector in the Algerian economy, towards this goal we analyze the long term relationship among the following variables: the value added of industry sector is used as a dependent variable, Foreign Direct Investment inflows as independent variable, using co-integration and causality test during the period 1990 - 2017. Our empirical results show a long term relationship among these variables.

Key words:

Foreign Direct Investment, Industrial Sector, Algerian economy, Co-integration test, Causality test.

1. المقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجي، الذي قد تلجأ إليه الدولة لتمويل خططها التنموية، إلا أنه وخلافاً لمصادر التمويل الخارجي الأخرى، فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أكثر هذه الأشكال حضوراً و إثارة للاهتمام، ليس فقط من قبل الدارسين والباحثين، وإنّما كذلك من قبل متخذي القرارات السياسية والاقتصادية، ذلك أنه عادة ما يوفّر للدولة المضيفة له توليفة متكاملة من رأس المال، والتقنية المتطورة، كما أنه قد يساعد على زيادة استخدام الموارد المحلية و تنمية الناتج الوطني وفرص العمل؛ الأمر الذي قد يجعله محطّ أنظار مختلف الدول.

لذلك، عملت الجزائر، منذ بوادر تسعينات القرن الماضي، على احداث تغيّرات اقتصادية، التي يصبّ مجملها، في تنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في النشاط الاقتصادي، فانعكس ذلك على القوانين المتعلقة بالاستثمارات، وتعزيز البيئة الناظمة لتدفّقات رؤوس الأموال، و تشجيع مختلف أنواع الاستثمار، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى منح المستثمر الأجنبي العديد من الضمانات القانونية، والامتيازات والحوافز المالية و الضريبية، فضلاً عن تأسيس مجموعة من الهيئات، التي تعمل على تسهيل عمل شركاته داخل التراب الوطني، بما يكفل لها تحقيق الأهداف الواردة ضمن مخطّطاتها التنموية، ألا وهي تنويع القاعدة الاقتصادية خاصة القطاع الصناعي لما له من أهمية ودور فعال في دعم النمو الاقتصادي والنهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى.

2. مشكلة البحث:

يعد قطاع الصناعة المحور الأساسي لأي خطة تنموية اقتصادية في الدول، حيث يؤدي إلى خلق موارد متجددة للدخل الوطني، كما انه يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي والنهوض بالقطاعات الانتاجية الأخرى، اضافة إلى توفير مناصب شغل، وانتاج سلع بديلة للواردات.

لذا عملت الجزائر، على سن التشريعات، وتنفيذ السياسات، بهدف زيادة قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يكفل لها تحقيق أهدافها. الأمر الذي يدفعنا الى طرح التساؤل التالي:

هل يوجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والقطاع الصناعي بالجزائر على المدى الطويل؟

3. فرضيات البحث:

انطلاقاً من اشكالية المطروحة سابقا، فان دراستنا تقوم على الفرضية التالية:

- وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وقطاع الصناعة في الاقتصاد الجزائري؛

4. منهج وأدوات البحث:

في سبيل التأكّد من مدى صحّة فرضية الدراسة، سيتمّ الاعتماد على كلٍّ من المنهج الاستقرائي، والمنهج الكمي الإحصائي. حيث يتمّ الاستناد إلى المنهج الاستقرائي من أجل استقراء البيانات والمعلومات، وكذلك البحوث المتعلّقة بموضوع الدراسة، والمنهج الكمي الإحصائي من أجل اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الصناعة في الجزائر، معتمدين في ذلك على البرنامج الإلكتروني Eviews 9، من أجل الحصول على نتائج الدراسة القياسية.

5. الدراسات السابقة:

تعدّدت الدراسات التي اهتمت بالبحث في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الصناعة، ومن بينها دراسة(Noor El Hoda & All 2003)[1]، التّي توصلت إلى أن كل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة والعمالة والصادرات والواردات هي من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية في ماليزيا خلال الفترة 1988-2000 وباستعمال طريقة المربعات الصغرى. وأكدّت دراسة (Maryia Akulava 2011)[2]، الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على بعض القطاعات الصناعية (البناء، العقارات، صناعة الآلات، الوقود) والسلبي على البعض الآخر (المعادن، الاتصالات، ...) في بيلاروسيا باستخدام طريقة المربعات الصغرى للفترة الممتدة ما بين 2002-2009. وبيّنت دراسة (Mohamed Azeroual 2016)[3]، الأثر السلبي الاستثمارات الأجنبية الواردة من فرنسا والأثر الايجابي للاستثمارات الواردة من اسبانيا على إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية في المغرب خلال الفترة 1985-2012 وباستعمال طريقة العزوم المعممة. وأوضحت دراسة (Rasaq and All 2017)[4]، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر ايجابيا على الإنتاج الصناعي في نيجيريا مما يؤكد من فعالية السياسة الاقتصادية للحكومة النيجيرية من خلال تحرير السياسات الصناعية والتجارية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي واختبار السببية. و أكّدت دراسة (Madhabendra and All 2018)[5]، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز إلى حد كبير من نمو الإنتاج الصناعي في الهند بطريقة العزوم المعممة خلال الفترة 2009-2015.

ومما سبق، يتبن لنا اختلاف الدراسات في النتائج المتوصل اليها، والنماذج القياسية المستخدمة، وكذا فترات الدراسة، ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الورقة البحثية لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الصناعة في الاقتصاد الجزائري باستعمال بيانات سنوية تغطي الفترة 1990-2017 وبتطبيق منهجية التكامل المشترك لأنجل-غرانجر واختبار السببية.

6. الإطار النظري:

يعرف قطاع الصناعة في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة من خلال ارتفاع الانتاجية وتنوعها في العديد من الفروع، حيث يضم بصفة عامة[6]: صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية والكهرو منزلية، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث. والشكل الموالي يوضح لنا الثروة المنتجة من طرف هذا القطاع خلال الفترة 1990-2017 ونعني بالثروة المنتجة أو القيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع الصناعة ويتم ايجاده بالفرق بين كافة المخرجات والمدخلات الوسيطة.

الشكل 1: القيمة المضافة للقطاع الصناعي

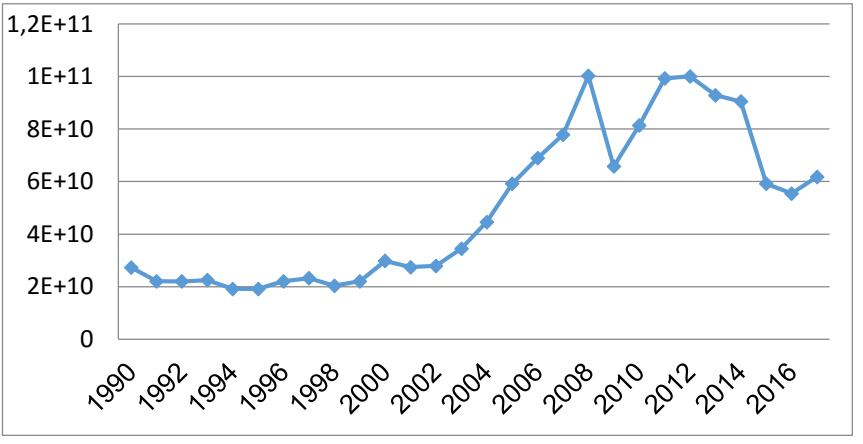

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات Databank

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة يمكن تقسيمها الى مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى التي تميزت بتذبذب في القيمة المضافة للقطاع الصناعي من سنة 1990 والى غاية سنة 2000 ويعود هذا الى ضعف النشاط الاقتصادي بصفة عامة الذي يرجع الى سيطرة

الدولة على كل المجالات لاتباعها النظام الاشتراكي واعتمادها أساسا على الايرادات النفطية التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنوات 1986-1989 ثم الأزمة الداخلية التي عانت منها الجزائر آنذاك أما المرحلة الثانية فتميزت بارتفاع متواصل وبوتيرة أسرع ويرجع هذا الى قانون الاستثمار المعدل في سنة 2001 الذي عمل على توفير المناخ الملائم ووجود آليات أكثر فعالية لتطويره وتقديم حوافز للمستثمرين بهدف جلبهم للاستثمار الى غاية سنة2008، ثم شهد انخفاض معتبرا في سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية وارتفاع الواردات السلع الصناعية، ليعاود الارتفاع الى غاية سنة 2012 ثم ينخفض مرة أخرى الى غاية سنة 2016 بسبب ضعف العمالة الصناعية ومتطلبات السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارات، ثم ليعرف تطورا ملحوظا في سنة 2017 بسبب ارتفاع الانتاجية وتنوعها في العديد من الفروع خصوصا: البناء، الحديد والصلب، الميكانيك والالكترونيك، الأدوات الكهرو منزلية، النسيج، الصناعات الغذائية، الصيدلة وقطاع السيارات[7].

أما فيما يخص التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة[8] (2002-2017) فيوضحها الجدول الموالي:

الجدول (1): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	النسبة من اجمالي عدد المشاريع %	القيمة المحقّقة (مليون دج)	النسبة من إجمالي القيمة%	عدد مناصب الشغل المحقّقة	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل%
الزراعة	13	1,44	5768	0,23	641	0,48
البناء	142	15,76	82593	3,28	23928	17,91
الصناعة	**558**	**61,93**	**2050277**	**81,37**	**81413**	**60,95**
الصحة	6	0,67	13572	0,54	2196	1,64
النقل	26	2,89	18966	0,57	2407	1,80
السياحة	19	2,11	128234	5,09	7656	5,73
الخدمات	136	15,09	130980	5,20	13842	10,36
الاتصالات	1	0,11	89441	3,55	1500	1,12
الإجمالي	**901**	**100**	**2519831**	**100**	**226471**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قطاع الصناعة احتلّ مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحقّقة مما يعني أنه الوجهة المفضلة للمستثمر الأجنبي، حيث بلغ عدد المشاريع الموجّهة 558 مشروع، بقيمة إجمالية قدّرت ب 2050277 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 61,93 % من إجمالي تدّفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وقام بتوفير حوالي 81413 منصب عمل. ثمّ تلي ذلك قطاع البناء ب 142 مشروع، وبقيمة 82593 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثّل أزيد من 15 % من إجمالي التدفّقات الواردة .ليأتي فيما بعد قطاع الخدمات ب 136 مشروع ولكن بقيمة أكبر من القطاع البناء والتي بلغت 89441 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثّل كذلك أزيد من 15 % من إجمالي التدفّقات الواردة. ليأتي فيما بعد قطاعي النقل والسياحة بنسبٍ متقاربة، تزيد عن 2 % من إجمالي تدّفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وب 26 و19 مشروع على التوالي، وبقيمتي 18966 و 128234مليون دينار جزائري على التوالي .أما النسبة المتبقّية، والمتمثّلة في 2,22 % فقط، فتتقاسمها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يأتي في مقدّمتها قطاع الزراعة بنسبة 1,44% ، وبثلاثة عشر مشروع، وبقيمة 5768 مليار دينار جزائري، ثم قطاع الصحة بنسبة 0,67% وفي الأخير قطاع الاتصالات بنسبة 0,11% ، مسّجلا بذلك قيمة 89441 مليون دينار جزائري. من خلال ما جاء من بياناتٍ، نلاحظ بأنّ قطاع الصناعة قد احتل المرتبة الأولى، وبنسبة جدّ مرتفعة؛ الأمر الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مردودية هذا القطاع بالنسبة لشركات المستثمر الأجنبي.

إنّ تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، لا ينحصر فقط في دراسة توزيعاته على مختلف القطاعات الاقتصادية، وانّما يمتدّ لمعرفة تدّفقاته السنوية أو الإجمالية، ونوضح تطور تدفقاته في الشكل الموالي خلال فترة الدراسة 1990-2017:

الشكل 2: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

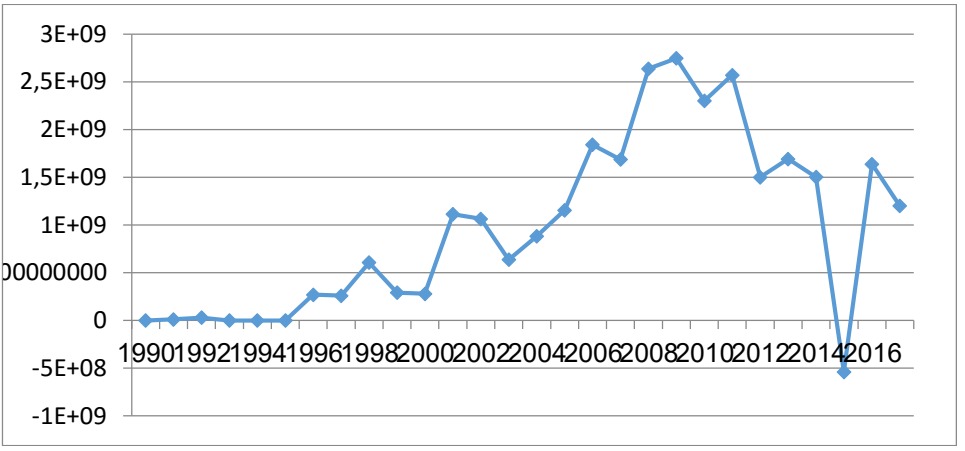

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات DataBank

يتبين من خلال الشكل السابق الثبات النسبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من سنة 1990 والى غاية سنة 1996 ويعود هذا الى ضعف الاهتمام به في تلك الفترة نظرا لتبني النظام الاشتراكي والأزمة الداخلية التي عرفها الاقتصاد الوطني، ثم عرف الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد تطورا ملحوظا وهو ما يدل على الخطوات الملموسة التي تم وضعها من أجل تشجيعه من خلال قانون الاستثمار المعدل في سنة 2001، وبالتالي هو الآخر عرف مرحلتين مثل منحنى القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

7. الإطار التطبيقي:

من أجل معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وقطاع الصناعة في الجزائر، تم استخدام طريقة التكامل المشترك لأنجل-غرانجر، وكذا اختبار السببية، وباستعمال بيانات سنوية منذ سنة 1990 إلى غاية 2017 للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (FDI) والقيمة المضافة للقطاع الصناعي (IND) والتي استخرجتا من قاعدة بيانات البنك العالمي.

التكامل المشترك لأنجل-غرانجر:

يرتكز التكامل المشترك الذي اقترحه كل من Engle و Granger على مرحلتين أساسيتين، وهما كما يلي[9]:

✓ **المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين**

ان الشرط الأساسي للتكامل المشترك يكمن في أن السلسلتين الزمنيتين يجب أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة، حيث إذا كانت هاتان السلسلتان غير متكاملتان من نفس الدرجة لا يمكن أن يحققان خاصية التكامل المشترك. ومن بين أهم الأساليب المستعملة لاختبار جذر الوحدة هو اختبار لديكي فولر الموسع (ADF)، ويتضمن هذا الاختبار ثلاثة معادلات انحدار مختلفة تحتوي الأولى على الحد الثابت والثانية بوجود الحد الثابت والاتجاه العام والثالثة بدون حد ثابت واتجاه عام، ويتم اختبار فرضية العدم والتي تعني وجود جذر الوحدة أو المتغير غير مستقر إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة t الجدولية، وهو ما يتطلب اعادة الاختبار مرة أخرى لكن بعد أخذ الفروق، والفرضية البديلة التي تدل على استقرار السلسلة وذلك إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة t الجدولية، ويوضح الجدول الموالي النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول (1): اختبار ديكي فولر الموسع ADF

المتغيرات		عند المستوى			عند الفرق الأول		
		قاطع	قاطع واتجاه زمني	بدونهما	قاطع	قاطع واتجاه زمني	بدونهما
FDI	t المحسوبة	1,63-	1,51-	0,49-	3,80-	3,98-	3,90-
	t الجدولية	3,01-	3,64-	1,95-	3,02-	3,67-	1,96-
IND	t المحسوبة	1,18-	1,51-	0,04-	3,64-	3,64-	3,63-
	t الجدولية	2,98-	3,59-	1,95-	2,98-	3,60-	1,95-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول السابق بقبول فرضية العدم وذلك لان القيمة المطلقة t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة t الجدولية عند مستوى معنوية 5% لجميع متغيرات الدراسة مما يعني وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى، لذلك سنقوم بعد ذلك باختبار الفرق الأول، ويتضح لنا رفض فرضية العدم لأن القيمة المطلقة t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة t الجدولية مما يعني خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول، ومنه نقول أن متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

✓ **المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في الآجال الطويلة**

إذا تحقق الشرط الأساسي ألا وهو استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى I(1)، فسيتم تقدير العلاقة بين المتغيرين ألا وهما الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في الآجال الطويلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى والمتمثلة في المعادلة التالية:

$$IND = a_0 + a_1 FDI + \varepsilon_t$$

مع العلم أن:

IND هو القيمة المضافة للقطاع الصناعي

FDI هو الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد

$a_1 a_0$ المعلمات

ε_t هو المتغير العشوائي

وتم الوصول الى النتائج التالية:

$$IND = 24.44FDI + 26.2$$

Prob (0.0000) (0.0000)

Adjusted R-squared: 0.672725; Prob(F-statistic): 0.000007.

وتبين من خلال المعادلة السابقة ما يلي:

✓ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج وهذا ما يدل عليه معامل التحديد المعدل 0,67 وبالتالي فان المتغيرات المفسرة ألا وهي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد يفسر حوالي 67% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو قطاع الصناعة؛

✓ ان الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد له تأثير ايجابي ومعنوي على قطاع الصناعة في الجزائر، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

✓ ان كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بنسبة 1% تؤدي الى زيادة في القطاع الصناعي بنسبة 24,4%، وهو معنوي لان قيمة الاحتمال 0,0000 أقل من 5%، وهذا يدل على ان قطاع الصناعة يعتبر الوجهة المفضلة للمستثمر الأجنبي وهو ما يتوافق مع التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر؛

✓ تشير Prob(F-statistic) إلى جودة النموذج القياسي ككل لأنها أقل من 5%؛

الا أنه ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون البواقي e_t مستقرة عند المستوى، وهي المزيج الخطي المتولد من علاقة الانحدار طويلة المدى:

$$e_t = IND - \hat{a}_1 FDI - \hat{a}_0$$

الجدول (2): اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة البواقي

المتغيرات		عند المستوى		
		قاطع	قاطع واتجاه زمني	بدونهما
RESID	t المحسوبة	2,70-	6,06-	2,67-
	t الجدولية	3,01-	3,64-	1,95-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 9

ويتبين من خلال الجدول أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، هذا ما يعني وجود تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وقطاع الصناعة في الجزائر حسب طريقة انجل- غرانجر.

اختبار العلاقة السببية:

حسب غرانجر فان وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل[10]، ويعتمد غرانجر على فرضية العدم التي تقول بأن المتغير FDI لا يسبب المتغير IND ، ونقبلها اذا كانت قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5%، أما الفرضية البديلة تعني أن المتغير FDI يسبب المتغير IND، ونقبلها اذا كانت قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5%. ويبين الجدول الموالي النتائج المتوصل اليها:

الجدول (3): اختبار السببية

اتجاه العلاقة السببية	الاحصائية F	الاحتمال
FDI لا يسبب المتغير IND	2.39	0.03
IND لا يسبب المتغير FDI	1.33	0.06

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال النتائج يتضح أن الاستثمار الأجنبي يؤثر على قطاع الصناعة لأن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F 0,03 أصغر من 5% كما أن قطاع الصناعة يؤثر أيضا على الاستثمار الأجنبي

لأن احتمال قبول الفرضية هو 0,03 وهو أصغر من 5%، مما يعني وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين، وبالتالي تأكيد وجود علاقة طويلة الأجل أي تكاملية فيما بينهما خلال فترة الدراسة، وهو ما يؤكد النتائج المتوصل إليها باستعمال طريقة التكامل المشترك لأنجل غرانجر.

8. النتائج:

أظهرت لنا الدراسة القياسية النتائج التالية:

- إنّ جميع المتغيّرات مستقرّة عند الفرق الأوّل؛ مما يعني أنّها متكاملة من نفس الدرجة، وهذا ما يعني في نفس الوقت إمكانية وجود علاقة بينها في المدى الطويل؛
- من خلال تقدير معادلة التكامل المشترك، تبيّن لنا وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والقطاع الصناعي؛ مما يعني أنّ الاستثمار له تأثير إيجابي على نمو قطاع الصناعة؛
- ان سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، مما يؤكّد مرة أخرى على وجود علاقة توازنيه في الآجال الطويلة بين متغيّرات الدراسة؛
- وجود علاقة سببية في كل من الاتجاهين بين متغيّرات الدراسة، والتي تؤكّد على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، والقطاع الصناعي بصفة خاصة.

9. خاتمة البحث

على ضوء ما تقدم في هذه الورقة البحثية، تبين لنا وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الصناعة في الجزائر، مما يعني انه يوجد علاقة تكاملية فيما بينهما، باستخدام بيانات سنوية من 1990 أي بداية الاصلاحات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الوطني الى غاية سنة 2017، وعليه تم التأكيد من خلال هذه الدراسة، على صحة فرضيتها، التي تنص على وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وقطاع الصناعة في الاقتصاد الجزائري.

حيث بينت الدراسة، أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بنسبة 1% تؤدي الى زيادة في القطاع الصناعي بنسبة 24,4%، مما يعني أن للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد دورا أساسيا ومحوريا في القطاع الصناعي، من خلال زيادة عدد المشاريع وكذا خلق مناصب عمل جديدة، الا أننا

نلاحظ استحواذ قطاع الصناعة على نصيب الأسد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الجزائر في حين لم يمثّل نصيب باقي القطاعات، إلا نسب جد قليلة منه.

10. الهوامش والمراجع:

[1] Noor Al-Huda Abdul Karim, Paul C. Winters, Tim J. Coelli and Euan Fleming (2003), «Foreign Direct Investment in Manufacturing Sector in Malaysia», Paper prepared for the 47th Annual Conference of the Australian Agricultural and Resource Economics Society (AARES),p 3-22.

[2] Maryia Akulava (2011), « The Impact of Foreign Direct Investment on Industrial Economic Growth in Belarus», Belarusian Economic Research and Outreach Center, BEROC WP No.11, p4.

[3] Mohamed Azeroual (2016), « The Impact of Foreign Direct Investment on the Productivity Growth in the Moroccan Manufacturing Sector: Is Source of FDI important? », Azeroual, Journal of International and Global Economic Studies, p29-45.

[4] Rasaq Akonji Danmola, Adijat Olubukola Olateju, Abubakar Wambai Aminu (2017), « The Impact of Foreign Direct Investment on the Nigeria Manufacturing Sector: A Time Series Analysis», Vol13, No.31, p521-556.

[5] Madhabendra Sinha, and All (2018), « Foreign Direct Investment and Indian Industries: A Dynamic Panel Study», International Journal of Pure and Applied Mathematics, Volume 118 No. 18, p1279.

[6] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "قطاع الصناعة" على الموقع التالي: http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie، اطلع يوم 2018/12/25.

[7] بنك الجزائر "التقرير السنوي 2011 -2013-2017"على الموقع التالي: http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm ، اطلع يوم 2018/12/25.

[8] من الجدير الإشارة هنا إلى ندرة الإحصائيات المتعلّقة بنصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، خلال كامل فترة الدراسة وذلك أنّ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لم تقدّم في هذا المجال سوى البيانات المتعلقة بالفترة 2002-2017.

[9]Régis Bourbonnais (2011) " Économétrie Manuel et exercices corriges "8 éd, Dunod, Paris, p300.

[10] Régis Bourbonnais, Op.cit, p290.